

Distr.: General
29 December 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 24 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس
الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها

يشرفني أن أحيل طيه تقرير الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات وحلها
في أفريقيا عن أنشطة الفريق العامل في عام 2020.
وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وعلى التقرير وإصدارهما باعتبارهما
وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) جيرى ماثيوز ماتجيبلا
رئيس الفريق العامل المخصص
المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها



الرجاء إعادة استعمال الورق



تقرير الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا لعام 2020

أولا - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير لإبلاغ مجلس الأمن بأنشطة الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها في عام 2020.

ثانيا - المسائل التنظيمية

2 - الفريق العامل هو هيئة فرعية تابعة لمجلس الأمن، أنشئت عملاً ببيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ 31 كانون الثاني/يناير 2002 (S/PRST/2002/2)، الذي سلّم فيه المجلس بالحاجة إلى تدابير ملائمة لمنع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا وأعلن اعتزامه النظر في إنشاء فريق عامل مخصص لرصد التوصيات الواردة في البيان الرئاسي ولتحسين التنسيق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

3 - وتولى الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، جيري ماثيوز ماتجيلا، رئاسة الفريق العامل في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وتولى ممثل النيجر منصب نائب الرئيس طوال الفترة المشمولة بالتقرير.

4 - وتعطل برنامج عمل الفريق العامل خلال الفترة قيد الاستعراض بسبب تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). غير أن الفريق العامل عقد اجتماعين لمناقشة مسائل ذات صلة بولايته.

ثالثا - موجز أنشطة الفريق العامل في عام 2020

5 - في 13 آب/أغسطس، اجتمع الفريق العامل عن طريق التداول بالفيديو لمناقشة التحضيرات للاجتماع التشاوري المشترك الرابع عشر والحلقة الدراسية المشتركة غير الرسمية الخامسة لأعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

6 - وفي 18 أيلول/سبتمبر، اجتمع الفريق العامل مرة أخرى لوضع اللمسات الأخيرة على بنود جدول الأعمال وطرائق عقد الاجتماع التشاوري المشترك والحلقة الدراسية المشتركة غير الرسمية، اللذين عقدا في 29 و 30 أيلول/سبتمبر. وتناول الاجتماع التشاوري الصومال ومالي ومنطقة الساحل، وناقشت الحلقة الدراسية ما يلي: (أ) تعزيز التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن؛ و (ب) إسكات البنادق في أفريقيا.

7 - وتشارك في رئاسة الاجتماعين رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر (النيجر) ورئيس مجلس السلم والأمن عن الشهر نفسه (جيبوتي).

8 - وأقر أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن بأهمية توثيق التنسيق بين المجلسين ولاحظوا التحسينات الجوهرية التي أدخلت على مدى السنوات القليلة الماضية. وأعربوا أيضاً عن تقديرهم للزيارات المشتركة التي قام بها مسؤولون رفيعو المستوى من الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وفي السياق نفسه، اتفق معظم الأعضاء على ضرورة تحسين علاقات العمل بين المجلسين، بما في ذلك

مواءمة برامج عملهما الشهرية؛ وتعزيز التفاعل المنتظم على مختلف المستويات؛ والاتفاق على طرائق القيام بزيارات مشتركة للمجلسين؛ وضمان اعتماد البيانات المشتركة للاجتماعات التشاورية على نحو مناسب من حيث التوقيت.

9 - واغتنمت البلدان الأفريقية الأعضاء في مجلس الأمن - وهي تونس، وجنوب أفريقيا والنيجر - وسانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة 1+3)، وكذلك الصين، ومجلس السلم والأمن ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، إسماعيل شرقي، الفرصة لإثارة مسائل اعتبروها تحديات رئيسية للشراسة: (أ) "عدم الاستعداد" من جانب مجلس الأمن لأخذ آراء مجلس السلم والأمن في الاعتبار؛ (ب) التطورات الأخيرة التي فشل فيها مجلس الأمن في التوصل إلى توافق آراء بشأن تعيين مرشحين أفريقيين، بما في ذلك المرشحون الذين أوصى بهم مجلس السلم والأمن لشغل مناصب الممثلين والمبعوثين الخاصين للأمين العام للأمم المتحدة لبعثات الأمم المتحدة للسلام الموجودة في أفريقيا؛ (ج) عدم إدماج مجموعة البلدان الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن بصفة حاملي قلم أو مشاركين في حمل القلم؛ (د) عدم إجراء مشاورات مكثفة قبل اتخاذ القرارات بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا؛ (هـ) القيام ببعثات ميدانية مشتركة بين المجلسين. وأعرب معظم أعضاء مجلس الأمن عن استعداد للعمل على وضع طرائق للقيام بزيارات مشتركة على أساس كل حالة على حدة؛ وشجعوا على قيام ممثلي كلتا المنظمتين بزيارات مشتركة منتظمة إلى المناطق الساخنة في أفريقيا وتقديم إحاطات مشتركة إلى كلا المجلسين؛ ودعوا إلى دعم تلك الجهود من أجل زيادة مشاركة الاتحاد الأفريقي في حل الأزمات في القارة، وأشاروا في الوقت نفسه إلى الخطوات التي يتخذها الاتحاد الأفريقي لتفعيل صندوق السلام، وإنشاء القوة الاحتياطية للاتحاد الأفريقي ووضع طرائق تمويل لبعثات حفظ السلام الأفريقية؛ واقترحوا التفاعل المنتظم على مدار السنة على مستوى الخبراء والمنسقين السياسيين.

10 - وألقى كل من وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري ديكارلو، والسيد شرقي كلمة افتتاحية في الاجتماع التشاوري المشترك الرابع عشر، أبرز كلاهما في كلمته تحسن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وشجعا مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن على ضمان تنسيق أفضل في جهودهما لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها. وأشار السيد شرقي إلى ثلاث مسائل تشكل في رأيه تحديات رئيسية للشراسة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي: (أ) عودة نهج يقوم على "القوة هي الحق"، يجري بموجبه تجاهل آراء مجلس السلم والأمن، التي تنقل على النحو الواجب إلى مجلس الأمن من خلال رسائل مختلفة (في ليبيا، ومالي والصومال)؛ (ب) التطورات الأخيرة التي فشل فيها مجلس الأمن في التوصل إلى توافق آراء بشأن تعيين المرشحين الأفريقيين لشغل مناصب الممثلين الخاصين للأمين العام للأمم المتحدة لبعثات الأمم المتحدة للسلام الموجودة في أفريقيا؛ (ج) عدم إدماج مجموعة البلدان الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن بصفة حاملي قلم أو مشاركين في حمل القلم.

11 - وفي ما يتعلق بمالي ومنطقة الساحل، أعرب أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن عن قلقهم إزاء التحديات الأمنية والاقتصادية والإنسانية في منطقة الساحل - فضلا عن احتمال أن تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم الهشاشة القائمة. وأقر أعضاء كلا المجلسين بأن العوامل الرئيسية المسببة للنزاع في المنطقة (الفقر، وتغير المناخ، والتطرف، وسوء الإدارة، والفساد والاستبعاد) تحتاج إلى معالجة بطريقة متكاملة.

12 - وفيما يتعلق بمالي، دعا الأعضاء إلى الإنشاء الكامل لعملية انتقالية يقودها مدنيون، وتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، والإفراج غير المشروط عن المحتجزين المدنيين والعسكريين، واحترام الجدول الزمني للعملية الانتقالية، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية. وحثوا جميع أصحاب المصلحة في مالي على

الدخول في حوار سلمي من أجل استيعاب تطلعات مختلف شرائح المجتمع المالي وضمان التنفيذ السريع للإصلاحات في النظام الانتخابي، والمؤسسات القضائية وقطاع الأمن. وأثنى أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن أيضاً على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للدور الرئيسي الذي اضطلعت به، وأعربوا عن دعمهم المتواصل لجهود الوساطة التي تبذلها، وكذلك لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

13 - وفيما يتعلق بالصومال، رحب مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حكومة الصومال الاتحادية ورؤساء الولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن العملية الانتخابية في عامي 2020 و 2021. غير أن ألمانيا، وبلجيكا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية أعربت عن أسفها لأن هذا الاتفاق لم يرق إلى الهدف الصومالي المحدد منذ أمد بعيد والمتمثل في إجراء تصويت مباشر في الدورة الانتخابية. وأشار أعضاء مجلس السلم والأمن إلى أن هذا النموذج الانتخابي، وإن لم يكن مثالياً، كان نتيجة لحوار بين الصوماليين ضم حكومة الصومال الاتحادية وزعماء الولايات الأعضاء في الاتحاد، وشددوا على الحاجة إلى دعمه بشكل كامل. وأكد كلا المجلسين أن العملية الانتخابية في عامي 2020 و 2021 ينبغي أن تكون حرة، ونزيهة، وشفافة وشاملة للجميع. وأكدوا أيضاً ضرورة إحراز تقدم ملموس في إنشاء مؤسسات صومالية أخرى، بما في ذلك مفوضية الجهاز القضائي ولجنة حقوق الإنسان، إلى جانب الجهود المبذولة لوضع الصيغة النهائية لاستعراض الدستور الاتحادي المؤقت.

14 - وأعرب أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن عن قلقهم إزاء التصاعد المقلق في هجمات حركة الشباب، بما في ذلك التفجيرات الأخيرة في مقديشو وكيسمايو. وذكر أن عام 2021 سيكون عاماً حاسماً فيما يتعلق بالعملية الانتقالية وينبغي أن يأخذ الصومال فيه زمام القيادة فيما يتعلق بشؤونه الأمنية. غير أنهم لاحظوا التقدم المحدود المحرز في تعزيز الجيش الوطني الصومالي على نحو يمكن أن يتولى فيه المهام المنوطة ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ورحبوا بالتقدم الذي أحرز مؤخراً في استكمال الخطة الانتقالية للصومال.

15 - وشدد مجلس السلم والأمن على ضرورة مواصلة قرارات مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن لإجراء تقييم شامل مستقل للحالة في الصومال من أجل رسم طريق المضي قدماً. وأشارت المملكة المتحدة إلى تعيين الجنرال كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز، فأعربت عن تأييدها للاستماع إلى صوت الاتحاد الأفريقي في عملية الاستعراض وشجعت الاتحاد الأفريقي على التعاون مع فريق الاستعراض. وأكد مجلس السلم والأمن الحاجة إلى التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحاجة الملحة إلى تجديد موارد الصندوق الاستئماني تلك البعثة.

16 - وفي ختام الاجتماع التشاوري، اعتمد أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن بياناً مشتركاً.

سادساً - خاتمة

17 - على الرغم من التحديات الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، ركّز الرئيس على ضمان عقد الاجتماع التشاوري المشترك الرابع عشر والحلقة الدراسية المشتركة غير الرسمية الخامسة بين أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن في 29 و 30 أيلول/سبتمبر. وفي ذلك السياق، يقدر الرئيس أن الاجتماعين أتاحا فرصة لإجراء مناقشات ثرية وبناءة، لا سيما بشأن المسائل الخاصة ببلدان بعينها

والمسائل المواضيعية ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة إلى السلام والاستقرار والتنمية في أفريقيا، وكذلك بشأن الآليات اللازمة لزيادة تعزيز التفاعلات بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن بطريقة منتظمة يمكن التنبؤ بها. ويوصي الرئيس بمواصلة الاستفادة من الفرص المتاحة لعقد مثل هذه التبادلات في عام 2021.

18 - ويواصل الفريق العامل الاضطلاع بدور أساسي في تيسير الأعمال التحضيرية للاجتماعات التشاورية المشتركة وغيرها من الأنشطة المشتركة التي يضطلع بها أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن والتبادلات المتعلقة بها، على نحو ما أثبتته مناقشات الفريق العامل التي أجريت في 13 آب/أغسطس و 18 أيلول/سبتمبر. وفي هذا الصدد، يوصي الرئيس بأن يواصل الفريق العامل الاضطلاع بتلك الولاية.

19 - وختاماً، يعرب الرئيس عن تقديره لجميع أعضاء الفريق العامل على التزامهم ومشاركتهم البناءة في عام 2020 وعلى جهودهم الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار في أفريقيا.